SCCA
المركز السعودي للتحكيم التجاري
Saudi Center for Commercial Arbitration

الأصداء الدولية

لتطورات بيئة صناعة التحكيم السعودية

سبتمبر ٢٠٢٦

نشر المركز دراسة استقصائية عن حالة صناعة التحكيم في المملكة أعَدّها:

بالشراكة مع:

المركز السعودي للتنافسية والأعمال
SAUDI COMPETITIVENESS & BUSINESS CENTER

وأعد المركز الدراسة باسم المملكة وبناء على طلب لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي «أونسيترال»، لتكون جزءًا من تقرير انعكاسات قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي على التشريعات الوطنية والتطبيقات القضائية في دول العالم، الذي يهدف إلى دعم الاتساق في الأحكام القضائية وأحكام التحكيم المستندة إلى قانون الأونسيترال، ويُعَد مرجعًا في التفسير والتطبيق الموحَّدَيْن لأحكام القانون يساعد القضاة والمحَكَّمين والمحامين وأطراف العلاقات التعاقدية.

على المستوى التشريعي:

مقارنة بين:

- نظام التحكيم القائم
- مشروع نظام التحكيم الجديد
- قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم

على المستوى القضائي:

تحليل:

٩٦٧ حكمًا قضائيًّا ذا علاقة بالتحكيم صدر عن محاكم الاستئناف بين ٢٠٢٣ و ٢٠٢٥

بما يؤدي إلى:

١	٢	٣
رفع مستوى الشفافية	تعزيز التنبؤ بتفسير القضاء لنظام التحكيم	رفع الأمان القانوني

اقرأ التقرير:

الأثـــر:

أحدثت الدراسة أصداء إعلامية واسعة النطاق في المجتمع المحلي والدولي لصناعة تسوية المنازعات، عكسته مؤشرات الرصد التي أظهرت **تغطيات نوعية** من قبل كبريات **مكاتب المحاماة الدولية، ومنصات الإعلام القانوني الدولية**، جنبًا إلى جنب تفاعلات وسائل الإعلام الجماهيري والممارسين المهنيين عبر منصات الإعلام التواصلي.

الأمر الذي يكشف عن:

١ حجم التقدم الذي حققته المملكة على صعيد تحويل بيئتها العدلية إلى مقر دولي آمن للتحكيم التجاري.

٢ الدور الريادي للمملكة في دفع عجلة نمو الصناعة في المنطقة والعالم.

أهم ما كشفت عنه الدراسة

- ٨٪ معدل إبطال أحكام التحكيم في المملكة، في نسبة تُعَد من الأدنى عالميًّا
- اعتراف تنظيمي وقضائي باستخدام الوسائل الإلكترونية في إجراءات التحكيم
- إلغاء شرط موافقة مجلس الوزراء على إدراج شرط التحكيم في العقود الحكومية

- ممارسة متسقة للمحاكم السعودية في تفسير نظام التحكيم
- تواؤم صناعة التحكيم في المملكة مع أفضل المعايير والممارسات الدولية
- رقابة محدودة على أحكام التحكيم وفق ما يُنصّ عليه النظام

- قابلية معظم المنازعات لتسويتها عبر التحكيم
- احترام لإرادة الأطراف في تشكيل هيئة التحكيم واختيار إجراءاته
- مرونة إجرائية وتقليل من القيود الشكلية في إجراءات التحكيم

- تخفيف الشروط المطلوبة لتعيين هيئة التحكيم

الأصـــــداء
في أرقـــــــام

خـلال شهــر من نشــر الدراسـة

٢٧ | مراجعــة تحليـــلية من مكاتب محاماة دولية

٣٥ | تغطيــة متخصصــة من ١٢ منصة إعلام قانوني

+٩٠ | تغطية من وسائل إعلام جماهيري

+٤٨١ | تغطيـــات مهنيـــة على منصـــــات التواصل الاجتماعي

+١٤ مليـــون إجمالي الوصول

تغطيات دولية متخصصة
على امتداد الخريطة الدولية

حصدت الحملة تفاعلًا نوعيًّا مع الدراسة ونتائجها من طرف كبريات مكاتب المحاماة الدولية والعديد من منصات الإعلام القانوني المرموقة؛ التي أشادت بما حققته صناعة التحكيم في المملكة من نُضْج على مستوى التنظيم والممارسة، وتحولها إلى مقر دولي واعد لتسوية المنازعات التجارية.

جاءت هذه التفاعلات على هيئة مراجعات تحليلية لأجزاء الدراسة ونتائجها، وُجِّهت إلى عملاء تلك المكاتب وإلى الجمهور القانوني الدولي المتابع لتلك المنصات الإعلامية؛ الأمر الذي يُسهِم في بناء وترسيخ صورة إيجابية عن المملكة بصفتها مقرًا داعمًا للتحكيم لدى هذه الشريحة المؤثرة.

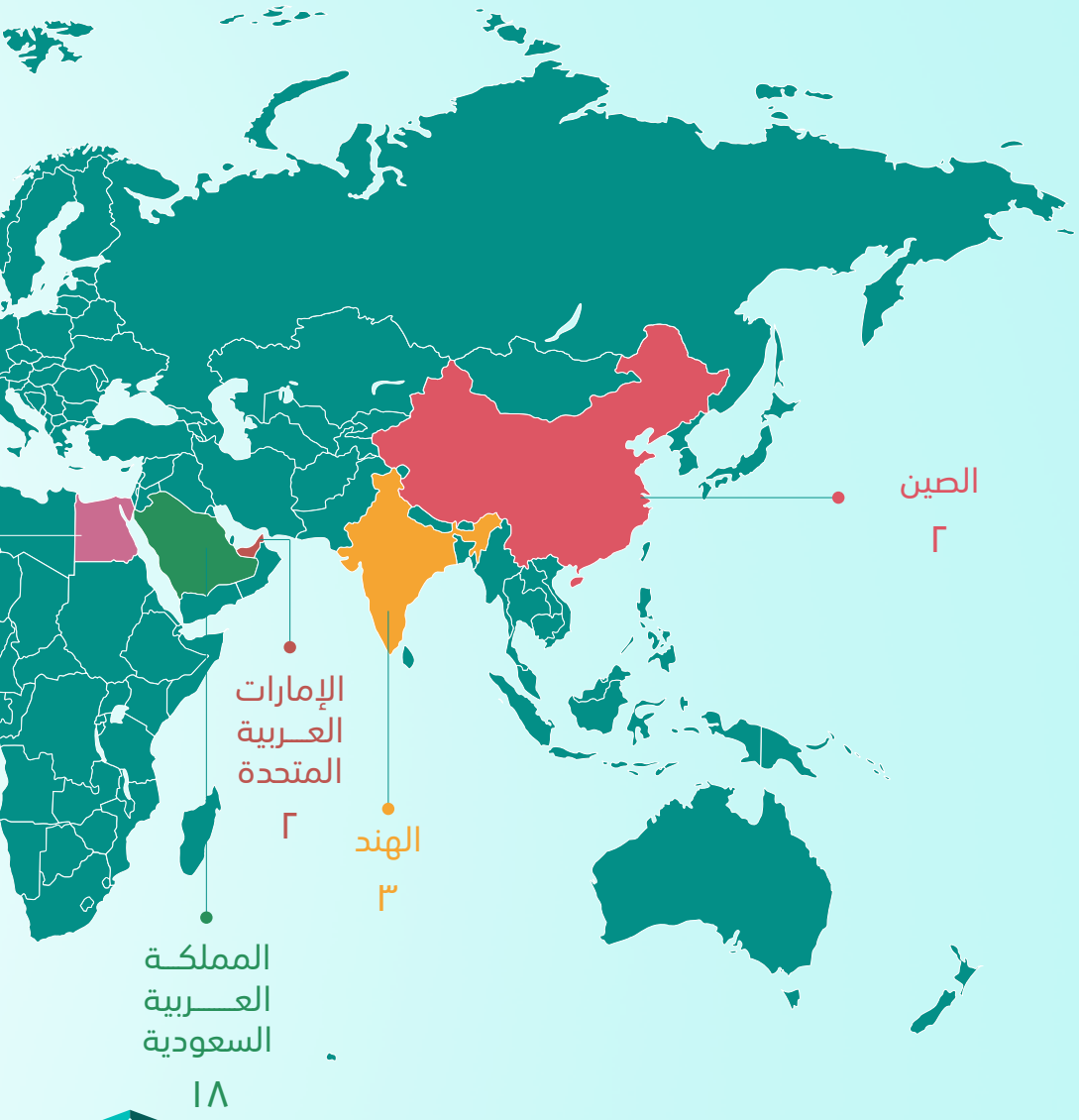

الصين

Hui Zhong Law Firm 汇仲律师事务所 | Des Voeux Chambers 遠輔

فرنسا

JUS MUNDI

بريطانيا

Bird&Bird · BEALE&CO · ASHURST PERKINS COIE

dwf · CLYDE&CO · Charles Russell Speechlys

FRESHFIELDS · HERBERT SMITH FREEHILLS KRAMER

ontier · HOGAN LOVELLS CADWALADER · HFW

GAR Global Arbitration Review · Pinsent Masons

LEXOLOGY · mondaq Legal500 Intelligence

الولايات المتحدة

King&Spalding · Baker McKenzie. · Akin

ReedSmith · pillsbury · MAYER BROWN

WHITE & CASE · SQUIRE PATTON BOGGS

LexisNexis · JDSUPRA · GENERAL COUNSEL NEWS

THOMSON REUTERS WESTLAW · THOMSON REUTERS PRACTICAL LAW

إسبانيا

ontier

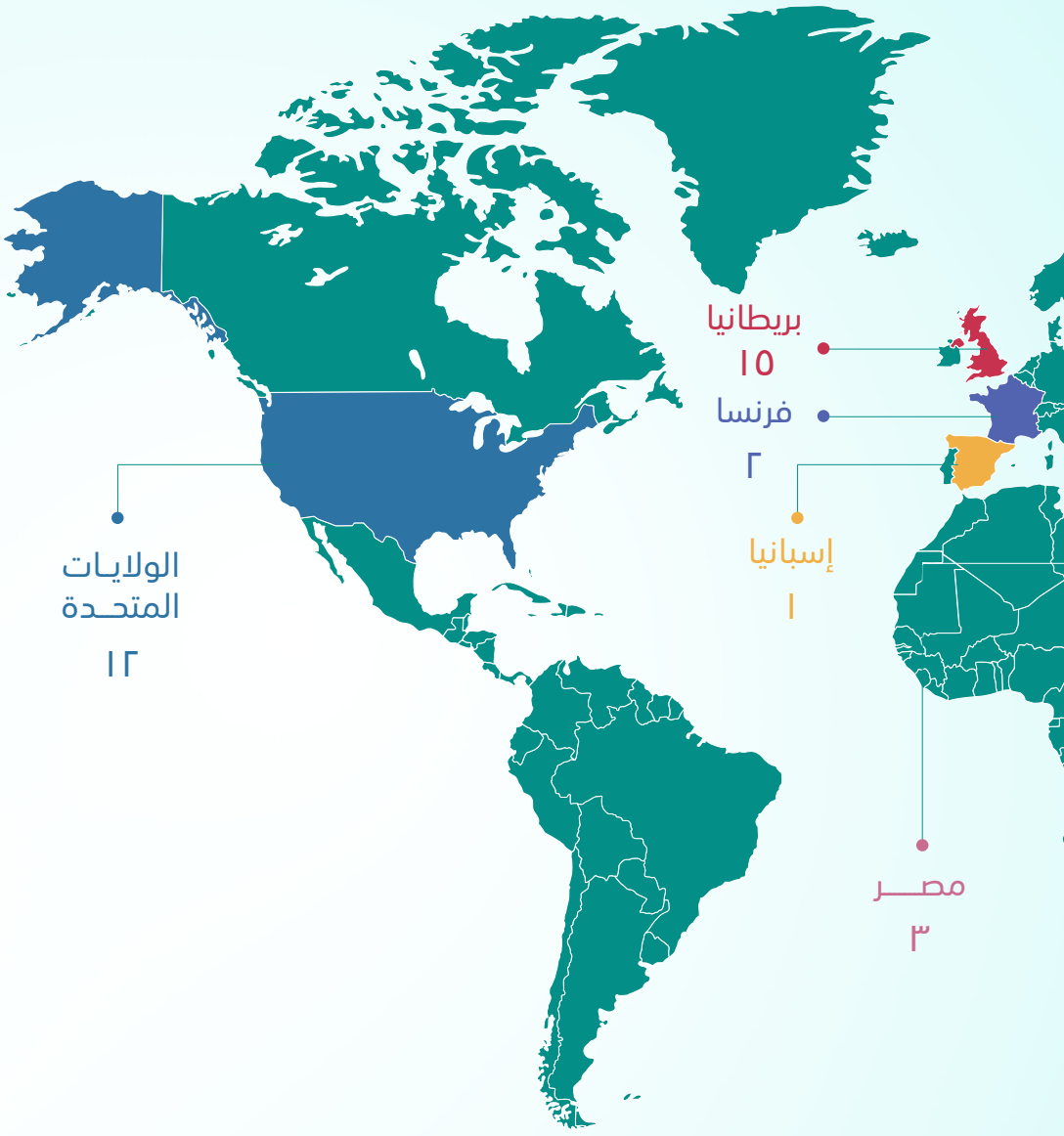

بيئة التحكيم السعودية
من منظور مكاتب المحاماة الدولية...

ReedSmith

يؤكد التقرير الوطني الصادر عن المركز السعودي للتحكيم التجاري أن منظومة التحكيم في المملكة العربية السعودية قد بلغت مرحلة من النضج والاكتمال. فالقضاء يتمتع بمستوى عالٍ من الكفاءة والتطور، ويتسم بالتحفظ والاتساق في أحكامه وقابليتها للتوقع. كما يشهد الإطار التشريعي تطورًا نحو مزيد من المواءمة مع المعايير الدولية. أما البنية التحتية المؤسسية، التي يرتكز دورها على المركز السعودي للتحكيم التجاري، فهي مهيأة لدعم النمو المتزايد في حجم التحكيم المحلي والدولي في المملكة.

اقرأ المقالة:

MAYER BROWN

تطوّر الإطار السعودي من مرحلة الاستلهام من القانون النموذجي إلى تحقيق مستوى أكثر تقدمًا من المواءمة والتوافق الإجرائي، بما يحقق التوازن بين المعايير الدولية ومتطلبات التشريعات المحلية وخصوصية النظام القانوني الوطني.

اقرأ المقالة:

HOGAN LOVELLS CADWALADER

إن وجود إطار تحكيم يُنظر إليه دوليًا باعتباره متسمًا بالوضوح وقابلية التنبؤ والكفاءة ومتوافقًا مع المعايير الدولية يُعد أمرًا ذا أهمية مباشرة في تنفيذ طموحات المملكة العربية السعودية في مجال البنية التحتية. ويبدو أن تقرير المركز السعودي للتحكيم التجاري يشير إلى أن كلًا من المحاكم والجهات التشريعية يواصلان المضي في هذا الاتجاه.

اقرأ المقالة:

King & Spalding

تواصل أحكام محاكم الاستئناف الواردة في التقرير تعزيز مكانة المملكة العربية السعودية باعتبارها مقرًا موثوقًا وتنافسيًا للتحكيم الدولي، مستندةً إلى تشريعات حديثة، وقضاء داعم للتحكيم، ومسار تشريعي واضح نحو مزيد من المواءمة مع المعايير المعترف بها دوليًا.

اقرأ المقالة:

Baker McKenzie.

بالنظر إلى التقرير في مجمله، فإنه يؤكد أن المملكة العربية السعودية تستوفي المعايير الثلاثة التي حددتها رابطة المحامين الدولية (IBA) لاعتبار مقر التحكيم مستقرًا، وهي: الانضمام إلى اتفاقية نيويورك، ووجود إطار قانوني داعم للتحكيم، ووجود قضاء ذي سجل مثبت في إصدار أحكام وقرارات مؤيدة للتحكيم.

اقرأ المقالة:

بيئة التحكيم السعودية
من منظور مكاتب المحاماة الدولية...

Charles Russell Speechlys

بالنسبة للممارسين الدوليين وقطاع الأعمال، تتمثل الرسالة الأساسية بوضوح في أن بيئة التحكيم في المملكة العربية السعودية تتسم برقابة قضائية يمكن التنبؤ بها، واحترام مبدأ استقلالية إرادة الأطراف، وأجندة تشريعية ملتزمة بمواصلة التحديث والتطوير.

اقرأ المقالة:

CLYDE&CO

يُعدّ استعراض طلبات إبطال أحكام التحكيم أمام المحاكم السعودية جزءًا مهمًا من التقرير... إذ تكتسب الأرقام الواردة في التقرير أهمية خاصة؛ لأنها تُظهر أن المحاكم السعودية لا تتعامل مع طلبات الإبطال باعتبارها فرصة لإعادة النظر في موضوع القضية. ويوضح التقرير أن المحاكم السعودية تتعامل مع أسباب الإبطال باعتبارها أسبابًا حصرية ومحددة، وأن محاكم الاستئناف لا يجوز لها إعادة بحث الوقائع أو إعادة النظر في موضوع النزاع وجوانبه الموضوعية.

اقرأ المقالة:

WHITE & CASE

يُظهر التقرير أن المحاكم السعودية تُبقي على أحكام التحكيم بمعدل مرتفع للغاية، كما تظهر البيانات أن ذلك ليس تطورًا مستجدًا، بل سمة راسخة في منظومة التحكيم في المملكة... وتتمثل الأهمية العملية لذلك في أن الأطراف الذين يباشرون التحكيم في المملكة العربية السعودية، أو مع أطراف مقابلة فيها، يمكنهم القيام بذلك بدرجة عالية من الثقة بأن أحكام التحكيم سيتم تأييدها ما لم تشبها عيوب جوهرية.

اقرأ المقالة:

Pinsent Masons

بعيدًا عن السوابق القضائية، تشير المقارنة التشريعية الواردة في التقرير إلى أن نظام التحكيم السعودي الحالي يعكس بدرجة كبيرة المعايير المعترف بها دوليًا، مع مراعاة التكيّفات المحلية، وأن مشروع نظام التحكيم يحافظ على هذا النهج مع السعي إلى تعزيز المزيد من اليقين القانوني.

اقرأ المقالة:

HUI ZHONG LAW FIRM
汇仲律师事务所

تشهد المملكة العربية السعودية تحولًا نوعيًّا على صعيد تطوير منظومتها التحكيمية، فهي تشهد نُقْلة من طَوْر تبَنّي القوانين النموذجية القائم على الخصوصية الوطنية إلى طور الاندماج العميق في منظومة التحكيم العالمية.

اقرأ المقالة:

بيئة التحكيم السعودية
من منظور مكاتب المحاماة الدولية...

HFW

لـم يعـد إطـار التحكيم فـي المملكة العربية السـعودية مجـرد خيار إقليمـي بديل، بل أصبحـت مكانًا موثوقًا ومتطورًا بصورة متزايدة لتسـوية المنازعـات الدولية المعقدة. وتقـدم دراسـة المركز السـعودي للتحكيم التجـاري أوضح دليل حتـى الآن على ذلك.

اقرأ المقالة:

ASHURST PERKINS COIE

يوفـر التقرير إرشـادات قيّمة حول كيفية تطبيـق المحاكم السـعودية لنظام التحكيم عمليًـا، بمـا فـي ذلـك نهجهـا تجـاه مسـائل الاختصـاص، وإبطـال أحـكام التحكيـم، والتنفيـذ، والسياسـة العامـة، والشـريعة... تعكـس نتائـج التقرير الجهود المسـتمرة التـي تبذلها المملكة لتعزيـز مكانتها كبيئة داعمة للتحكيم، مـع الحفاظ على الضوابط والمرتكـزات المحلية الأساسـية.

اقرأ المقالة:

pillsbury

بالنسـبة للممارسـين، تتمثـل الخلاصـة العملية فـي أن التحكيم المتخذ مـن المملكة العربيـة السـعودية مقـرًا له لم يعد ينبغـي تقييمه اسـتنادًا إلى الانطباعـات التاريخية أو التجـارب الفرديـة، بل وفقًـا للبيانات والسـوابق القضائيـة والإطـار القانوني الذي أصبـح يتواءم بصـورة متزايدة مع أفضل الممارسـات الدولية، مـع الحفاظ في الوقت ذاتـه على مبادئ الشـريعة والسياسـة العامة في المملكـة العربية السـعودية. وتبرز الريـاض كمركـز تحكيـم حديث سـريع النمو، يوفـر للمسـتخدمين الدوليين مزيدًا من اليقيـن والقدرة على التنبـؤ والثقة.

اقرأ المقالة:

Akin®

يوثـق التقريـر أحكامًـا وقـرارات تعاملـت فيهـا المحاكـم والهيئـات التحكيميـة فـي المملكـة العربيـة السـعودية مـع المـراسلات الإلكترونيـة باعتبارهـا وسـيلة تبليـغ صحيحـة، متى أُرسـلت عبـر قنـوات حددها الأطـراف أو أكـدوا اعتمادهـا... ويُعد هذا نهجًـا متوافقًـا مـع الاعتبارات التجاريـة، إذ يراعـي الطبيعة المتنوعة لوسـائل الاتصال الحديثـة فـي بيئـة الأعمال.

اقرأ المقالة:

ontier

تقيـس بيانات المركز السـعودي للتحكيم التجـاري طلبات إبطال أحـكام التحكيم أمام المحاكـم السـعودية، وليـس تنفيذ الأحـكام الأجنبية فـي الخـارج، إلا أن التقاطع بين الجانبيـن يحمـل دلالته الخاصـة. فالمحكمة التـي تمتنع عن إعادة بحـث موضوع النزاع تلتـزم بالاتفـاق الـذي أبرمه الأطـراف؛ إذ تتولى هيئـة التحكيم الفصل فـي النزاع، ولا تتدخـل المحكمة إلا فـي الحدود التي يجيزهـا النظام.

اقرأ المقالة:

بيئة التحكيم السعودية
من منظور مكاتب المحاماة الدولية...

AFFAKI

هـذا تحديـدًا مـا يجعل التقريـر ذا قيمة كبيرة؛ إذ إنه يسـتبدل التسـاؤل عمّـا إذا كانت المحاكـم السـعودية داعمة للتحكيم بتسـاؤل أكثر عمقًا ودقة: كيـف تحافظ المحاكم السـعودية علـى الحـدود الفاصلـة بيـن اسـتقلالية التحكيـم ومتطلبات المشـروعية الإلزاميـة؟ وتُظهـر الأدلة التـي جمعهـا التقرير أن الإجابـة تتمثل في نهج يتسـم بقدر ملحـوظ مـن التحفظ، والاسـتناد إلى أسـباب محددة وواضحـة، والتـي تتوافق، بوجه عـام، مـع المعايير الدوليـة المنصوص عليهـا في القانـون النموذجي.

اقرأ المقالة:

SQUIRE PATTON BOGGS

يقـدم التقريـر نظـرة داخليـة شـاملة هـي الأولى مـن نوعها علـى إطـار التحكيم في المملكة العربية السـعودية، وسـيكون مرجعًا إرشـاديًا للعديد من الممارسـين بشـأن المسـائل الإجرائيـة ذات الصلة، لا سـيما عند مقارنتها بالأنظمـة القضائية الأخرى التي تسـتند إلى القانون النموذجي للأونسـيترال.

اقرأ المقالة:

YASEEN K. KHAYYAT LAW OFFICE

كشـفت الدراسـة عن دعم القضاء السـعودي الواسـع للتحكيم، واتسـاق الممارسات القضائيـة السـعودية مـع أفضـل المعاييـر الدولية الـواردة فـي قانون الأونسـيترال النموذجـي للتحكيـم التجـاري الدولـي، وتؤكد النتائـج أن المملكة أصبحـت بيئة جاذبة وموثوقـة لتسـوية المنازعـات التجارية محليًـا ودوليًا.

اقرأ المقالة:

ALAIDAROUS

هـل تُعـدّ المملكة العربية السـعودية مقـرًا آمنًا للتحكيـم؟ الأرقام اليـوم تؤكد ذلك. مـا كان فـي السـابق مجـرد تطمينات تسـتند بدرجـة كبيرة إلـى الانطبـاع أو الحدس، أصبـح اليـوم قائمًـا علـى أدلة وبيانات ملموسـة. إذ تشـير المؤشـرات إلـى بيئة أكثر نضجًـا وموثوقيـة وملاءمة للتحكيم، ممـا يمنح الأطراف ثقة أكبر عنـد اختيار المملكة كمقـر للتحكيـم. وبالنسـبة للعـملاء الذين لديهـم مصالـح أو تعاملات فـي المملكة العربيـة السـعودية، فإن هـذا التحول يحمـل أهمية كبيـرة، على المسـتويين العملي والتجاري.

اقرأ المقالة:

Bird & Bird

تُظهـر ثمانيـة أعـوام مـن الأحـكام القضائيـة رفـضَ ٩١٪ مـن طلبـات إبطـال أحكام التحكيـم، فيمـا بلغـت نسـبة الأحـكام التـي أُبطلـت اسـتنادًا إلـى أسـباب متعلقة بالشـريعة ٢,٣٪ فقـط من إجمالي الأحـكام المُبطلة... ولم تكن الحجـج العملية لاختيار المملكـة العربيـة السـعودية مقـرًا للتحكيـم أقوى ممـا هي عليـه اليوم.

اقرأ المقالة:

بيئة التحكيم السعودية
من منظور مكاتب المحاماة الدولية...

HFW

تشير نتائج التقرير والإصلاحات التشريعية المقترحة إلى نضج إطار التحكيم في المملكة، بما يجمع بين احترام معايير التحكيم الدولية ومتطلبات النظام السعودي. وبالنسبة لأطراف قطاع الإنشاءات المشاركة في البرنامج الطموح للمملكة في مشاريع البنية التحتية والتطوير، فإن ذلك يعزز الثقة المتزايدة بأن المملكة العربية السعودية ليست فقط سوقًا رئيسة للإنشاءات، بل أيضًا منتدى متطورًا وموثوقًا بصورة متزايدة لتسوية المنازعات الإنشائية.

اقرأ المقالة:

dwf

إن البيانات الأساسية تتحدث عن نفسها؛ إذ إن المعدل المرتفع والمستمر لعدم قبول طلبات إبطال أحكام التحكيم، إلى جانب اعتراف المحاكم بالمبادئ الأساسية للتحكيم، يعكس وجود قضاء داعم للتحكيم بوجه عام، ومتردد في التدخل في أحكام التحكيم ما لم تستند أسباب التدخل إلى مبررات نظامية واضحة. وبالنظر إلى ذلك جنبًا إلى جنب مع الإصلاحات المقترحة الواردة في مشروع نظام التحكيم، يقدم التقرير دليلًا إضافيًا على استمرار تطور المملكة العربية السعودية باعتبارها ولاية قضائية متقدمة وبيئة داعمة للتحكيم.

اقرأ المقالة:

BEALE&CO

تعمل المملكة العربية السعودية بهدوء على إعادة ترسيخ مكانتها وجهة دولية جادة للتحكيم، فيما يواكب الإطار القانوني هذا التوجه بوتيرة متسارعة.

اقرأ المقالة:

FRESHFIELDS

تُظهر البيانات الشاملة التي يقدمها المركز السعودي للتحكيم التجاري أن إطار التحكيم في المملكة العربية السعودية يشهد انتقالًا نحو تكامل أعمق مع المعايير العالمية. ومع وجود تنفيذ قضائي يمكن التنبؤ به، وحدود نظامية واضحة للتدخل القضائي، والتطبيق المرتقب لمشروع نظام التحكيم، تواصل المملكة ترسيخ مكانتها باعتبارها منتدى حديثًا وموثوقًا لتسوية المنازعات التجارية الدولية المعقدة.

اقرأ المقالة:

HERBERT SMITH FREEHILLS KRAMER

تتمثل الرسالة العامة للتقرير في رسالة إيجابية؛ إذ يوضح أن إطار التحكيم في المملكة العربية السعودية يتوافق بدرجة كبيرة مع المعايير الدولية، وأنه يواصل التطور في هذا الاتجاه. وتشير النتائج الأوسع للتقرير إلى أن المحاكم السعودية تلتزم عمومًا بالدور الرقابي المحدود الذي تقرره تشريعات التحكيم الحديثة، ولا تتعامل مع إجراءات الإبطال باعتبارها فرصة لإعادة النظر في موضوع الحكم التحكيمي.

اقرأ المقالة:

وفي المنصات القانونية الدولية...

GAR Global Arbitration Review

يسلط التقرير الوطني، الذي يتكون من ٢٥٠ صفحة والذي أعدّ بدعوة من لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)، الضوء على كيفية تفسير النظام وتطوره عمليًا في إحدى أكثر ولايات التحكيم نشاطًا وسرعةً في التطور بالمنطقة، مع تقديم رؤى رئيسة حول معدلات إبطال أحكام التحكيم استنادًا إلى أسباب تتعلق بالشريعة والسياسة العامة.

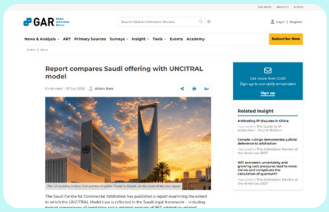

اقرأ المقالة:

LexisNexis

أطلق المركز السعودي للتحكيم التجاري تقريرًا وطنيًّا صِيغ للنسخة المقبلة من تقرير «الأونسيترال» بشأن انعكاسات قانونها النموذجي للتحكيم التجاري الدولي على التشريعات الوطنية والتطبيقات القضائية في دول العالم؛ مراجعًا ٩٦٧ حكمًا صادرًا من محاكم الاستئناف بالمملكة صدرت بين عامَيْ ٢٠٢٣ و٢٠٢٥، ومقارنًا بين نظام التحكيم السعودي القائم ومشروع نظام التحكيم الذي سيرى النور قريبًا وقانون الأونسيترال النموذجي.

اقرأ المقالة:

LexisNexis

تشير بيانات مجمعة من ٣,٣٠٠ حكم قضائي صدرت بين عامَيْ ٢٠١٧ و٢٠٢٥ إلى أن نسبة إبطال أحكام التحكيم في المملكة بلغت ٨,٣ بالمئة، وأن الإبطال بسبب مخالفة الشريعة والنظام العام بلغ ٢,٣ بالمئة من إجمالي أحكام الإبطال. ويقدم مشروع نظام التحكيم إصلاحات ملحوظة منها الاعتراف الصريح بالخدمات الإلكترونية، والاجتماعات من بُعْد، والتوقيع الإلكتروني على أحكام التحكيم، ومحَكَّم الطوارئ، وإزالة شرط مؤهل الشريعة للمحَكَّمين، وإلغاء شرط موافقة مجلس الوزراء على إدراج شرط التحكيم في العقود الحكومية.

اقرأ المقالة:

THOMSON REUTERS PRACTICAL LAW

يتزامن نشر التقرير مع مسار التطور المتواصل الذي تشهده المملكة العربية السعودية في تعزيز مكانتها كمركز تحكيم متقدم. وقد أفاد المركز السعودي للتحكيم التجاري بتحقيق نمو سنوي مكوّن من رقمين في عدد القضايا المسجلة لديه خلال السنوات الخمس الماضية، بمتوسط نمو بلغ ٦٢٪، وبزيادة سنوية قدرها ٥٢٪ في نهاية عام ٢٠٢٥، ليصل عدد القضايا إلى ١٨٢ قضية. كما سُجِل أكثر من ٢١٠ قضايا خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦.

اقرأ المقالة:

THE LAW REPORTERS

بالنسبة لقطاعات الأعمال والمستثمرين، تشير هذه النتائج إلى توجه المملكة لترسيخ مكانتها بصفتها ولاية قضائية تنافسية وموثوقة لمقر التحكيم الدولي.

وفي المنصات القانونية الدولية...

GENERAL COUNSEL NEWS

تتمثل أبرز ثلاث استنتاجات رئيسة في التقرير في: (١) احترام القضاء السعودي لمبدأ نهائية أحكام التحكيم؛ (٢) العلاقة بين أحكام التحكيم ومبادئ الشريعة؛ و(٣) مواءمة التشريعات السعودية مع القانون النموذجي.

اقرأ المقالة:

SCC ONLINE | TIMES

تأتي هذه المبادرة في إطار التعاون المستمر للمركز السعودي للتحكيم التجاري مع عدد من المنظمات الدولية الرائدة المعنية بتطوير وسائل تسوية المنازعات والتحكيم، بهدف إبراز ممارسة التحكيم في المملكة، وتسليط الضوء على التقدم المحرز في تطوير إطار متين لتسوية المنازعات التجارية.

اقرأ المقالة:

iama

يمثل هذا التقرير إضافة علمية وقانونية مهمة للمكتبة العربية في مجال التحكيم التجاري، إذ يجمع بين الدراسة النظرية والتحليل القضائي والتقييم التشريعي المقارن في وثيقة واحدة، بما يتيح فهماً متكاملاً لتطور منظومة التحكيم في المملكة العربية السعودية.

اقرأ المقالة:

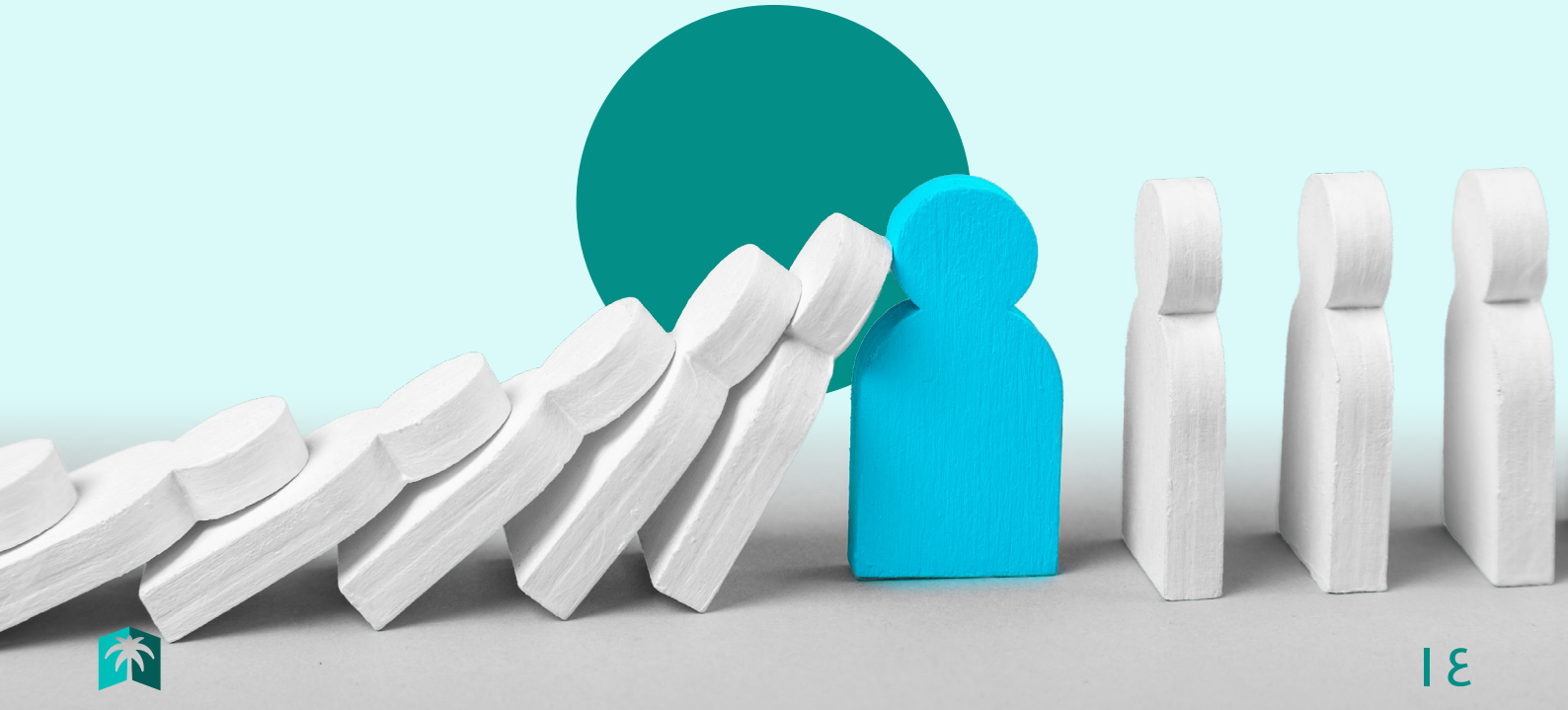

تغطيات الإعلام الجمـــاهيري

+٩٠

تغطية من وسائل إعـلام جمـاهيري

وصـلت إلـــى

١٠,٧

مليـــون شخـص

تغطيات الإعلام الجمـــــاهيري

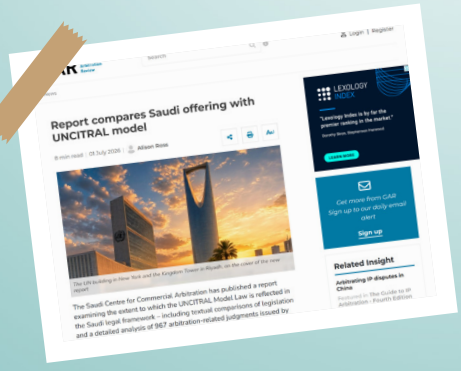

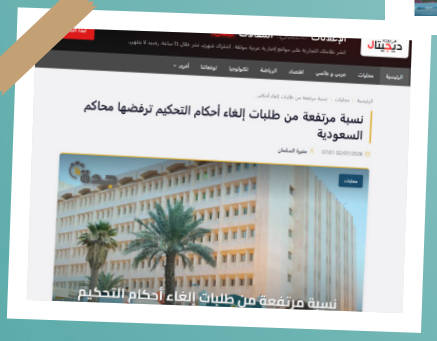

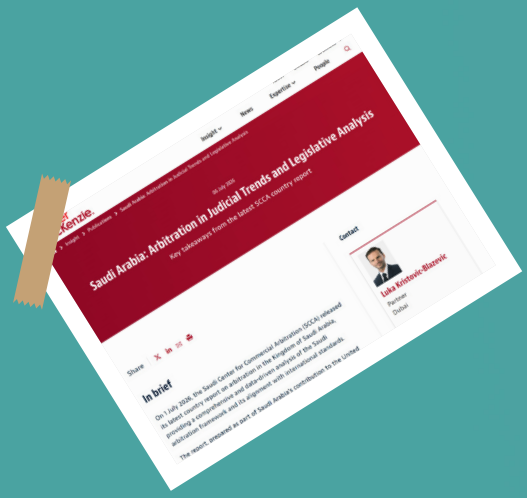
Saudi Arabia: Arbitration in Judicial Trends and Legislative Analysis
In brief

الوئام

New research finds Saudi courts reject almost 90% of arbitration annulment bids
WRITTEN BY
Pamela McDonald

Saudi Center For Commercial Arbitration (SCCA) Country Report—Arbitration In Saudi Arabia

SCCA Country Report 2026 Reaffirms Saudi Arabia's Arbitration Credentials

Une étude du SCCA présentée à la CNUDCI met en lumière l'évolution du secteur de l'arbitrage en Arabie Saoudite

Saudi Arabia's Arbitration Market: Key Trends and Developments in 2026

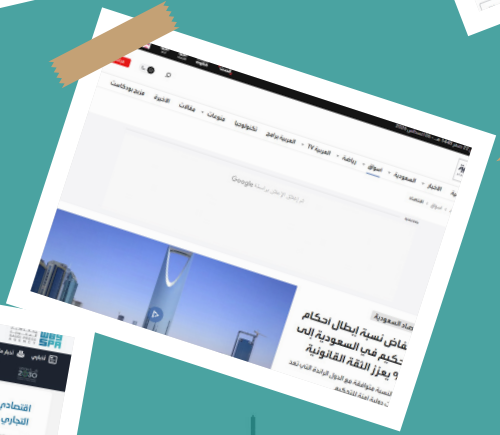
فاض نسبة إبطال احكام تحكيم في السعودية الى 9 يعزز الثقة القانونية

SCCA Maps Evolution of Saudi Arabia's Arbitration Landscape in Comprehensive Study Submitted to UNCITRAL

اقتصادي / دراسة استقصائية قُدمت لـ "الأونسيترال".. المركز السعودي للتحكيم التجاري يرصد ملامح تطور صناعة التحكيم في المملكة

نشـر بثلاث لغات من

وكالة الأنباء السعودية
SAUDI PRESS AGENCY

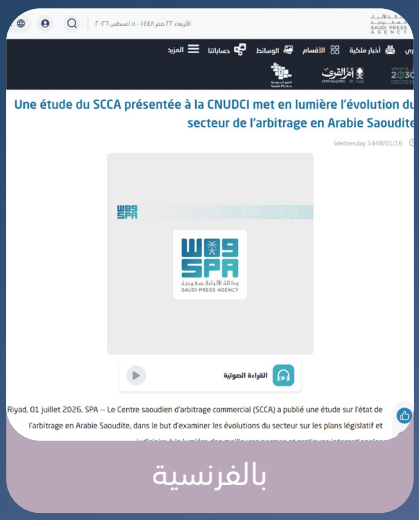

بالفرنسية

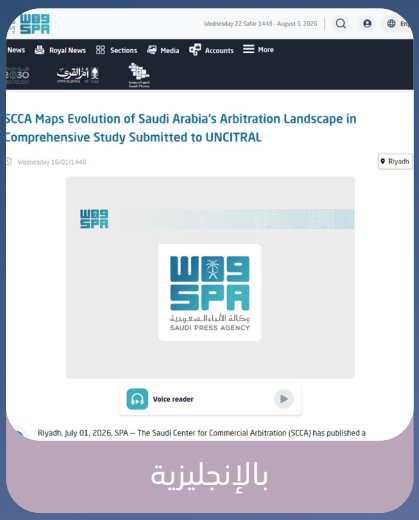

بالإنجليزية

بالعربية

تغطية متخصصة من:

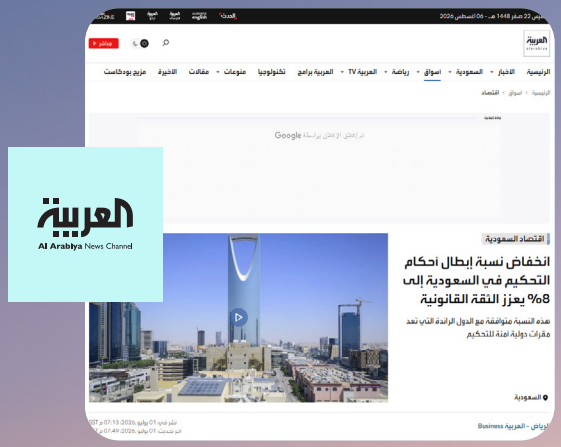

أهم الوسائل
المتفاعلة بالتغطية

الوئام

الوطن ALWATAN

العربية Al Arabiya News Channel

واس SPA وكالة الأنباء السعودية SAUDI PRESS AGENCY

mondaq Legal500 Intelligence

LEXOLOGY

GAR Global Arbitration Review

Thomson Reuters™

Baker McKenzie.

Pinsent Masons

JUS MUNDI

LexisNexis

FRESHFIELDS

CLYDE&CO

WHITE & CASE

Bird&Bird

راديو الشرق Bloomberg

تغطيات
الإعلام التواصلي

+٤٨٠ مقال ومراجعة وتحليل منشور مهني متخصص

على منصات التواصل الاجتماعي من المجتمع المحلي والدولي للصناعة علقت على الدراسة ونتائجها

وصلت إلى

+٣,٣ مليون شخص

شوهدت

+٧,١ مليون مرة

تغطيات
الإعلام التواصلي

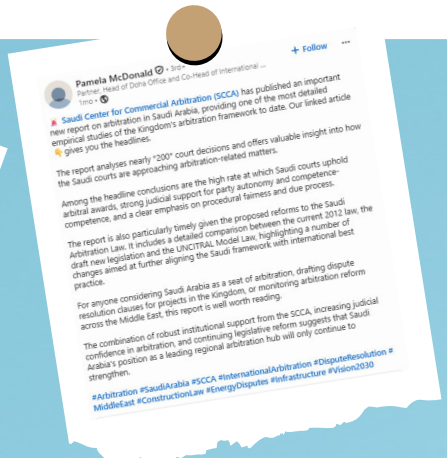

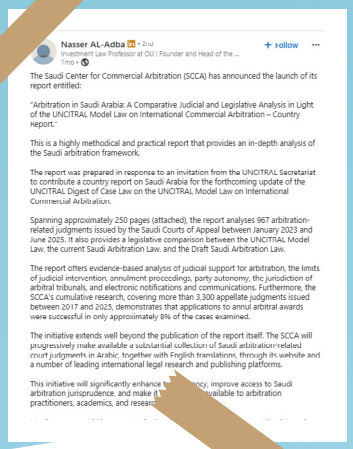

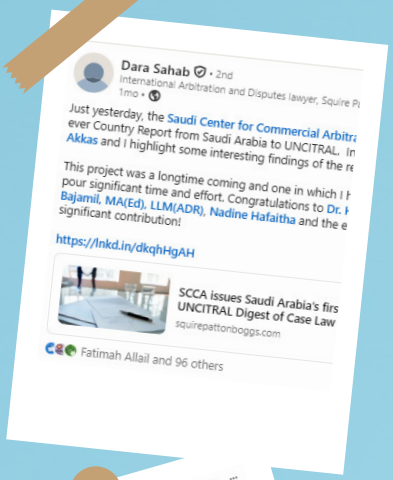

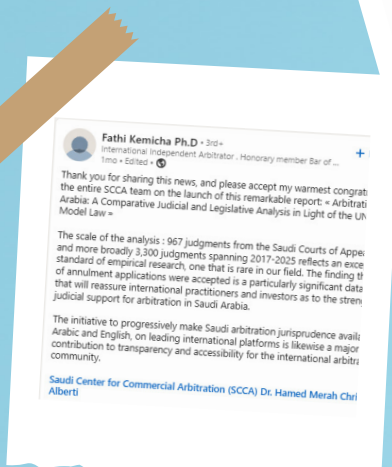

تفاعل حكومي مع الحدث

Sadrorg
920003625
www.SADR.org